**النسب إلى جمع المذكر السالم, والمثنى عند سيبويه وشرحه، و النسب إلى ما جمع بألف وتاء**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / شادية بيومي حامد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***shadia@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب إلى جمع المذكر السالم, والمثنى عند سيبويه وشرحه، و النسب إلى ما جمع بألف وتاء**

**الكلمات المفتاحية – النسب، جمع، السالم**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب إلى جمع المذكر السالم, والمثنى عند سيبويه وشرحه، و النسب إلى ما جمع بألف وتاء**

* **.عنوان المقال**

**باب النسب إلى جمع المذكر السالم, والمثنى عند سيبويه:**

**نأتي بعد ذلك للباب التالي عند سيبويه، يقول سيبويه:**

**فهذا باب "ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية", وذلك قولك: مسلمون، ورجلان. هنا مسلمون مفردها: مسلم، زاد عليها الواو والنون، وهو جمع مذكر سالم؛ رجلان مفردها: رجل، زاد عليها الألف والنون؛ لأنه مثنى، فالزائدتان اللتان يقصدهما سيبويه هما: الواو والنون, والياء والنون في جمع المذكر كما في "مسلمون" و"مسلمين"، والألف والنون والياء والنون في المثنى كما في "رجلان" و"رجلين".**

**وذلك قولك: مسلمون، ورجلان، ونحوهم، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفتَ إليه حذفتَ الزائدتين -الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون- فيها؛ لأن الواو والنون في جمع المذكر السالم في حالة الرفع، والياء والنون في جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، والألف والنون في المثنى في حالة الرفع، والياء والنون في المثنى في حالتي النصب والجر؛ لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران.**

**نحن نقول: هؤلاء مسلمون؛ ومسلمون: جمع مذكر سالم مرفوع، وعلامة رفعه الواو والنون، ونقول: رأيت مسلمين، علامة نصبه الياء والنون، ومررت بمسلمين، علامة جره الياء والنون.**

**إذًا: جمع المذكر السالم, ومثله المثنى يعربان بالحروف رفعًا ونصبًا وجرًّا، وحينما نأتي بياء النسب لـ "مسلمون", لو أبقينا الواو والنون قلنا: مسلموني، وفي ذلك الكثير كما سنرى:**

**فسيبويه يقول: إن "مسلمون" مرفوع بالواو والنون، وجئنا بياء النسب؛ لنجعل عليها علامة الرفع وهي الضم, فنقول: هؤلاء مسلموني، فيصبح لدينا في "مسلموني" علامتان للرفع: الواو والنون, وياء النسب تجيء عليها علامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة.**

**لذلك يقول سيبويه: لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران، إذًا: نحذف علامة الإعراب الأولى وهي الواو والنون في جمع المذكر المرفوع، والياء والنون في جمع المذكر المنصوب أو المجرور، والألف والنون في المثنى المرفوع، والياء والنون في المثنى المنصوب؛ فنرجع "مسلمون" و"رجلان" إلى المفرد، فنقول: مسلم ورجل، وننسب إليهما فنقول: مسلمي ورجلي, وتنتهي القضية عند هذا؛ لأننا إذا نسبنَا إلى الجمع, وجب علينا أن نرده إلى مفرده إن كان له مفرد قياسي. يقول سيبويه: لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران؛ لأن جمع المذكر السالم يعرب بالحروف، والمثنى يعرب بالحروف، فإذا أبقيتَ على ما هو عليه أصبح مرفوعًا أو معربًا بالحروف، وأدخلت الياء فيصبح معربًا بالحركات؛ فيصبح الاسم فيه علامتا إعراب.**

**يقول: فتذهب الياء؛ لأنها حرف الإعراب. ياء النسب يكون عليها الإعراب، تقول: جاء مسلميٌّ، ورأيت مسلميًّا، ومررت بمسلميٍّ، فهو مرفوع بالضمة، ومنصوب بالفتحة، ومجرور بالكسرة.**

**وتنسب إلى "رجلان" فتجرده، فتذهب الياء؛ لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها؛ لأنهما زيدتا معًا ولا تثبتان إلا معًا، لا نستطيع أن نرفع النون ونبقي الواو؛ لأن علامة جمع المذكر السالم الواو والنون، فكلتاهما علامة, فإذا نسبنا إلى "مسلمون" و"رجلان" جردنا الجمع من علامته، فقلنا: مسلميٌّ ورجليٌّ. هذا إذا كان الجمع والمثنى باقيين على جمعهما وتثنيتهما.**

**قال سيبويه: ومن قال من العرب: هذه قِنَّسْرونَ، ورأيت قنسرينَ -بفتح النون فيهما- وهذه يبرون ورأيت يبرين. هو يريد بذلك: أنك إذا سميت بجمع المذكر السالم, سواء سميت بلدًا أو وطنًا أو قريةً أو مكانًا، ثم أعربته بالحروف؛ وجب عليك إذا أردتَ النسب إليه أيضًا أن تجرده من علامة الإعراب التي هي الحروف، وعرفنا ذلك من أن "هذه قنسرون" هذه: مبتدأ، وقنسرون: خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.**

**إذًا: سمَّى به وأعربه بالحروف، فيأخذ حكم جمع المذكر السالم الذي بقي على جمعه، ولم يسمِّ به؛ فنجردها أيضًا إلى المفرد.**

**فإذا قال: هذه قنسرون، ورأيت قنسرين، وهذه يبرون، ورأيت يبرين، قال: يَبري وقنسري؛ إذًا: حذف علامتي الإعراب -الواو والنون، والياء والنون- لأنه سمَّى بهما، وأبقى الإعراب بالحروف, وكذلك ما أشبهه.**

**إذًا: إذا سمينا بجمع المذكر السالم وأبقينا إعرابه بالحروف؛ وجب علينا أن نجرده من علامتي الإعراب، ومثله المثنى؛ ولذلك قال سيبويه: ومن قال: قنسرون، هذه قنسرون، ورأيت قنسرين، وهذه يبرون، ورأيت يبرين، فإنه هنا سمَّى بجمع المذكر السالم وطنًا أو قرية، وأبقاها معربة بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا؛ ولذلك يحذف منه علامة الإعراب؛ لأنه سيأتي بياء النسب التي يكون عليها الإعراب, وكذلك ما أشبهه. هذا أمر.**

**الأمر الثاني: ومن قال: هذه يبرين, قلنا: يبرون اسم بلد؛ لكن قال: هذه يبرينُ، إذًا: تناسَى أنه جمع تمامًا، ونسب إليه وصار عَلَمًا على موطنه، وصار إعرابه على النون، فلم ينظر إلى الياء والنون على أنهما علامة إعراب، وإنما يبرونُ، ويبرينُ، بالضمة على النون، فيبرين هذه عَلَم على ما كان معربًا بالحركات.**

**إذًا: إذا نسب إليه لا يحذف منه شيئًا، يقول: يبرينيُّ، ومثَّل لذلك بقوله عند غِسلين: غسليني، وسُريحين تصغير سِرحان، إذًا: سنحمل يبرين على غسلين في أنه مفرد، غسلين مفرد وليس جمع مذكر سالمًا، وسريحين اسم الذئب، وصغرنا سِرْحان فقلنا: سريحين، فننسب إليه على لفظه دون حذف شيء؛ لأن كل هذا معرب بالحركات على آخرِهِ، فتقول: غِسلينيّ, وسريحينُ تقول: سريحينيّ.**

**فأما قنسرون ونحوها، فكأنهم ألحقوا الزيادتين بقنسر، وجعلوا الزائدة التي قبل النون حرفَ الإعراب، كما فعلوا ذلك في الجمع.**

**في قولنا: هذه قنسرون، ورأيت قنسرين، يقول سيبويه: كأنهم ألحقوا بـ "قنسر" علامة الإعراب، ولم يصل عَلَمًا؛ لأنه معرب بالحروف، ولذلك نُجرده من هذه الحروف، ونجعله منصوبًا إلى مفردها، فنقول: قنسري بحذف الواو والنون لا غير.**

**هذا ما قاله في بابي: "جمع المذكر السالم والمثنى", ونحن قد التزمنا بما قاله سيبويه هنا.**

**2. شرح باب النسب إلى جمع المذكر السالم والمثنى:**

**إن النسب إلى جمع المذكر السالم والمثنى له ثلاث حالات، ونجمل ما قاله سيبويه مُبينًا وموضحًا، فنقول:**

**الحالة الأولى: النسب إليه كجمعٍ ومثنى، فتُحذف منه علامة الجمع وعلامة التثنية، وينسب إلى مفرده، فإذا سمينا به وأبقينا إعرابه بالحروف حذفنا علامتي الإعراب في الجمع والمثنى، ونسبنا إليه، فإذا سمينا بجمع المذكر السالم والمثنى شيئًا وصار عَلَمًا عليه؛ فإننا ننسب إليه دون حذف شيء منه.**

**نقول: إذا كان المنسوب إليه جمع مذكرٍ سالمًا نحو: مسلمون، وعليون، فمسلمون جمع مذكر سالم, وعليون ملحق بجمع المذكر السالم؛ حتى لا نقول: إن للملحق بجمع المذكر السالم حكمًا آخر، وكذلك المثنى "مسلمان" و"اثنان"، مسلمان: مثنى، واثنان: ملحق بالمثنى؛ نقول في النسب إليهما بعد ردّهما إلى المفرد: مسلميٌّ وعليٌّ؛ ومسلمي واثني في مسلمان واثنان، أو ثنوي؛ لأن "مسلمان" مثنى، و"اثنان" ملحق بالمثنى، وإنما وجب حذف علامتي المذكر المثنى؛ لأنهما معربان بالحروف، والمنسوب إليه يُعرب بالحركات على ياءِ النسبِ، فإذا بقيت علامة الجمع وعلامة المثنى صار للاسم رفعان، الأول بالحروف والثاني بالحركات؛ فلذا حذفتَ علامة الجمع وعلامة المثنى, ويُردّ الاسم إلى مفرده, فهنا نسبنا إلى جمع المذكر السالم كما هو، وإلى المثنى كما هو، فوجب ردهما إلى المفرد.**

**أما إذا سُمِّي بهما وجُعلا علمين, إن أعربا بالحروف وجب حذف علامة الجمع، إذا سمينا بهما فإما أن نبقي إعرابهما كما هو بالحروف، أو لا نبقيه، فإن أبقينا الإعراب بالحروف وجب حذف علامة الجمع وعلامة المثنى؛ لئلا يجتمع لهما إعرابان، فتقول في النسب إلى "زيدان" مسمًّى به: زيدي، وتقول في النسب إلى "خليلان" -اسم رجل-: خليليّ، وتقول في السبعان: السبعي، وتقول في "زيدون": زيدي؛ لأننا أبقينا الإعراب, فزيدون بالواو والنون، والسبعان بالألف والنون، فإذا سُمي به وصار علمًا على موضع، فإن بقي على إعرابه بالحروف جرَّدنا منه علامة الإعراب، وإن أعرب بالحركات الظاهرة على النون نُسب إليه على لفظه دون حذف شيءٍ منه، فتقول في النسب إلى "زيدان" مسمًّى به، والعامة يقولون: زِيدان لكن هي: زيدان، فزيدان هذا الذي حُرِّف في اللغة العامية إلى زيدان اسم صار علمًا على شخصٍ أو رجلٍ، فننسب إليه، وحينما نقول فيه: جاء زيدانُ، ورأيت زيدانَ، ومررت بزيدان، ننسب إليه فنقول: زيداني دون حذفٍ؛ لأن النون صارت آخرًا للاسم، ولم يعد ينظر إليه على أنه مثنى, فتقول في النسب إلى زيدان مسمًّى به: زيداني، وتقول في النسب إلى "خليلان" و"السَّبُعان" مسمًّى بهما: خليلاني وسبعاني، وتقول في النسب إلى البحرين -اسم دولة-: بحراني، وكذلك: اثنان وثنتان تقول: اثني وثنوِي، أما إذا أعربت بالحركات قلتَ: اثناني، ومثلها: سريحيني.**

**وتقول في "قنسرون"، و"قنسرين"، و"يبرون"، و"يبرين"، و"زيدون"، معرب الحروف: قنسري، ويبريني، وزيدي، أرجعناه لمفرده.**

**فإذا أعربت بالحركات على النون قيل: قنسروني، ويبروني، وزيدوني، كما تقول في النسب إلى غسلين: غسليني، ونصيبي ونصيبيني في نصيبَين، كما ألزم "هرون" و"عربون" الواو، وأُعربا بالحركات على النون، وزيدون مسمًّى به، تقول: هروني، وعربوني، وزيدوني.**

**ومثله الملحق بالجمع كما في "عشرون" و"سنون"، إذا أُعربا بالحروف قلت: عشري، وسنوي أو سنهي، ومثلهما: أرضون تقول: أرضي، وإن أعربت بالحركات على النون قلت: عشروني وسنوني، وكذلك: زيدوني، وتقول في "عشرين" و"سنين": عشريني وسنيني، ومثله: أرَضون جمع أرض.**

**هنا: أرضون جمع أرض، وكلمة "أرضون" هذه ستعطينا الفرق بين أن ننسب إلى الجمع مسمًّى به معربًا بالحروف أو بالحركات، فأرَضون جمع أرض، إذا نسبتَ إليه على جمعه قلت: أرْضي -بالراء الساكنة- لأننا أردنا النسب إلى "أرضون" جمع أرض، قلنا: أرضي بسكون الراء، فإذا جاء لدينا "أرَضي" -بتحريك الراء- قلنا: إنك نسبتَ إليه على جمعه, إلا أنك أعربته بالحروف فحذفتَها، وقلت: أرَضي، فأرضي نسبة إلى أرَضون المعرب بالحروف، المرفوع بالواو نيابة عن الضمة، فلمَّا جئت نسبت إليه قلت: أرَضون؛ ففرق بين أرَضون وأرْضي، فأرْضي منسوب إلى مفرد أرضون، وأرَضي منسوب إلى الجمع أرضون كما هو، إلا أنه كان معربًا بالحروف.**

**ولنا في إعراب جمع المذكر السالم, المسمى به خمسة أوجه:**

**الأول: إعرابه كإعرابه قبل التسمية مثل: زيدون، وخلدون.**

**الثاني: إعرابه قبل التسمية مثل: غسلين في لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون منونةً مثل: غسليني.**

**الثالث: أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو، والإعراب بالحركات على النون المنونة مثل: زيدونٌ وخلدون.**

**الرابع: إعرابه كإعراب هارون في لزوم الواو والنون، والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، تقول: رأيت هارون، ومررت بهارون؛ لأنه ممنوع من الصرف.**

**الخامس: أن يلزم الواو وفتح النون.**

**وهذه الأوجه مرتّبة في القوة بترتيبها، الأقوى الأول، ثم الثاني، ثم الذي يليه، بشرط ألا تتجاوز الكلمة سبعة أحرف، فإن جاوزتها تعين الوجه الأول مثل: اذ؛ هذا في جمع المذكر السالم والمثنى.**

**3. النسب إلى ما جمع بألف وتاء:**

**يقول سيبويه: هذا "باب الإضافة إلى كلِّ اسمٍ لحقتْهُ التاءُ للجمع", وذلك مثل: مسلماتٌ وتمرات ونحوهما، فإذا سميت شيئًا بهذا النحو، ثم أضفت إليه قلت: مسلميٌّ وتمري، وتحذف كما حذفت الهاء من مسلمة وتمرة, فإننا إذا نسبنا إلى مسلمة قلنا: مسلمي بحذف التاء، وإلى تمرة قلنا: تمري، وصارت كالهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيت مسلماتٍ وتمراتٍ قبل، فمسلمات هنا منصوبة، ولكنها منصوبة بالكسرة؛ لأن ما جُمع بألف وتاء يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ولا يكون أن تصرف التاء بالنصب في هذا الموقف، فلا تستطيع أن تقول: رأيت "مسلماتً، ولا تمراتً"؛ لأن ما جمع بألف وتاء يرفع بالضمة, وينصب ويجر بالكسرة؛ فلذلك قال سيبويه: ولا يكون أن تصرف التاء بالنصب في هذا الموقف.**

**يصبح لدينا كلمة مسلمات، والعجيب أننا لو نظرنا إلى كلمة مسلم وإسناداتها، قلنا: مسلمونَ، وقلنا: مسلمانِ، وقلنا: مسلمات، وجمع المذكر السالم: مسلمون, والمثنى: مسلمانِ، وجمع المؤنث السالم أو ما جُمع بألف وتاء: مسلمات؛ فمسلم ومسلمون ومسلمانِ ومسلمات؛ هذه الأربعة النسب فيها واحد، تقول: مسلمي، وكان ذلك للمقارنة كما كان سيبويه يقارن أحيانًا بين لفظٍ وآخر.**

**يقول سيبويه: ومثل ذلك قول العرب في أذرعاتٍ -اسم مكان في الشام- فعند النسب إليها لا بد أن تحذف الألف والتاء، وإن دلت على مفرد، وإن دلت على مكان، ومثلها: عرفات -اسم مكان, الناس يجتمعون فيه يوم الوقفة, يوم التاسع من ذي الحجة- وهذا ليس اسمًا مجموعًا؛ لكن يسمَّى به.**

**فلا بد لك أن تحذف الألف والتاء، فتقول: أذرعي، وعرفي، ولا تقول: عرفاتي ولا أذرعاتي، ومثل ذلك قول العرب في أذرعات: أذرعي، لا يقول أحد إلا ذلك.**

**وتقول في عانات: عاني، عانات الألف والتاء أجريت مجرى هاء عانة؛ لأن عانة اسم مؤنث، والألف والتاء لحقت فيه لجمع المؤنث، كما لحقت الهاء الواحدة للتأنيث، فكذلك لحقته للجمع، ومع هذا حذفت كما حذفت واو مسلمين في الإضافة.**

**وتقول في الإضافة إلى مُحي: مُحْيي، وإن شئتَ قلتَ: مُحوِي.**

**ما جمع بألفٍ وتاء:**

**وذلك نحو: مسلمات وتمرات، يقول سيبويه: إذا سميت شيئًا بهذا الاسم، ثم نسبتَ إليه قلت: مسلمي وتَمَري، ووجب الرد إلى المفرد حتى لا تقع تاءُ التأنيث حشوًا؛ بل تاء التأنيث علامة، فإذا لم تقع في آخر الكلمة لا تسمى علامة تأنيث، فلا تستطيع أن تقول: مسلماتي؛ لأن تاء التأنيث وقعت حشوًا في وسط الكلمة، وهذا ليس موضع تاء التأنيث، وإذا سميت ونسبت إلى مؤنث قلت: مسلماتية، جمعت علامتي التأنيث في كلمةٍ واحدة؛ فلذلك وجب حذف علامة التأنيث، حتى لا تقع تاء التأنيث حشوًا أو لا يجتمع علامتا التأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثًا، فكنت تقول في امرأة تمراتية، بتاء قبل الياء وتاء بعد الياء، فجمعت علامتي تأنيث في الكلمة.**

**واجتمعت علامتا جمعٍ في نحو: نساء تمراتيات؛ فيؤدي ذلك إلى بلبلة في النطق وفي اللفظ، فحتى لا تقع علامة التأنيث حشوًا أو لا يقع في الكلمة الواحدة علامتا تأنيث قبل الياء وبعدها، أو لا تجتمع علامتا تأنيثٍ بالتاء في آخر الكلمة قبل الياء وبعد الياء، من أجل ذلك كله أَرْجَعْناه إلى المفرد، وحذفنا الألف والتاء.**

**4. تابع النسب إلى ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ:**

**استكمالًا للنسب إلى ما آخره ألف وتاء، أو إلى ما جُمع بألفٍ وتاء نقول: إذا سميت بما جمع بألفٍ وتاء, أي: سمينا إنسانًا بمسلمات، أو سمينا إنسانًا بمؤمنات، فعندنا الألف والتاء وهو اسمٌ، وعندنا المثال التطبيقي الحي لهذا وهو قولهم: عرفات وأذرعات، فعرفات اسم للمكان الذي يقف فيه الحجاج في اليوم التاسع من ذي الحجة، ويظلون فيه فسمي عرفات، هذا مسمى به، وأذرعات اسم قرية بالشام، هذان اللفظان مسمى بهما، وعند النسب إليهما، ونحن قلنا: في الجموع المسمى بها يكون لها وضع يختلف عن أن ننسبها إلى الجمع المجرد، عرفات علم على مكان، وأذرعات عَلَمٌ على مكان، فإذا نسبت إليهما قلت: عَرفيّ وأذرعيّ، وحذفت الألف والتاء، أي: إننا في الألف فيما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ سواء بقي جمعًا كما جاء، أو سمي به وصار علمًا على مكانٍ أو موضع وجب الحذف في كل الحالات، فإذا نسبنا إلى مسلمات قلنا: مسلميّ، وإذا نسبنا إلى سُرادقات قلنا: سُرادقيّ، وهذان جمعان باقيان على جمعهما، فإذا نسبنا إلى ما سُمي به كعرفات وأذرعات قلنا: عَرفيّ وأذرعيّ، ووجب الحذف في كل الحالات، فهذا الجمع خاصة لا يُنسب إليه على لفظه، وإذا سُمي حذفت الألف والتاء معًا ولا يُردّ إلى المفرد, ويقال في عرفات: عرفيّ، ويقال في تَمرات: تَمريّ، ما الفرق بين عدم الرد إلى المفرد, والرد إلى المفرد؟**

**في تمريّ لو أننا رددنا إلى المفرد في تمرات، قلنا: تمْرة بسكونِ الميمِ، فإذا نسبنا إليه مُسمًّى به قلنا: تمرات، فالفرق بين الرد إلى المفردِ، وبين الإبقاءِ على ما هو عليه دون الرد إلى المفرد، الاكتفاء بحذف الألف والتاء تَمريّ، وفي عرفات، وأذرعات: عَرفيّ وأذرعيّ، وشعارات: شَعريّ، وإنما وجب حذف الألف والتاء؛ لأنَّهُمَا معًا علامة، أي: ليست الألف وحدها علامة، وليست التاء وحدها علامة، وإنما هما معًا علامة، فتقول في رده إلى المفرد: تَمْريّ, واحده تمرة، وفي النسب إلى الجمع: تَمَريّ؛ لأنك حذفت منه علامة الجمع فقط, وتقول على رأي بعضهم في "ضخمات" بحذف التاء فقط: ضخمى؛ حذفنا التاء فقط فبقي الاسم على أربعة أحرف آخره ألف، فتقوم أولًا بحذف التاء فقط، فيصير الاسم عندنا "ضخمى"، فتصير الألف عندنا رابعة متحرك ثاني كلمتها، فنقول فيها: ضخَميّ؛ لأن هناك في جمزى حينما تحركت الأحرف الثلاثة الأولى؛ وجب حذف الألف الرابعة؛ لأن تحرك الحرف الثاني بمقام حرف آخر؛ فلذا وجب حذف الألف، فنقول في ضخمات: ضخميّ بحذف الألف، فإذا سكنّا العين قلنا: ضخْميّ، وضخْمويّ، وضخْماويّ. وإذا سكنَّا العين في ضخمات كان لنا فيه ثلاث صيغ: ضخميّ، وضخمويّ بقلب الألف واوًا، وضخماويّ بزيادة ألفٍ قبل الواو, وفي تمرات: تمريّ لتحرك ثانيه، وفي مسلمات وسرادقات: مسلميّ وسرادقيّ؛ لكون الألف خامسة فأكثر، وفي شجرات: شجريّ.**

**فبعض الناس اكتفوا بحذف التاء فقط في هذا الجمع، وهو رأي لم يُجمع عليه الصرفيون، وإنما هو رأي لجماعةٍ منهم، وبناءً عليه إذا حذفنا التاء وبقيت الأحرف التي قبلها متحركة؛ وجب علينا حذف الألف إذا كانت رابعة أو خامسة, فيجب حذف الألف بعد حذف التاء إذا كانت رابعة والأحرف التي قبلها متحركة، أو كانت خامسة سواء تحرك ما قبلها أو لم يتحرك؛ فيجب حذفها كما في سرادقات، فإذا نسبنا إليها قلنا: سرادقيّ, بحذف الألف قولًا واحدًا. أما في ضخمات، فمن قال: ضخْمات -بتسكين الخاء- قال: ضخميّ، وضخمويّ، وضخماويّ، ومن قال: ضخَمات -بتحريك العين- قال: ضخمّي بحذف الألف وجوبًا؛ لأنه صار مثل جمزي.**

**إذًا: فيما جُمع بألفٍ وتاء لا بد من حذف التاء والألف سواء بقي على جمعه، أو سُمي به وصار علمًا على موضعٍ, فيجب حذف الألف والتاء قولًا واحدًا؛ لأن تاء التأنيث إذا أُبقي عليها تُخلّ بفصاحة الكلمة؛ لأنها ستكون حَشْوًا، وتاء التأنيث لا تكون حشوًا؛ لذا وجب حذف الألف والتاء فيما جُمع بالألف والتاء قولًا واحدًا. أما بعضهم فقد أجاز حذف التاء وَحْدَها دون حذف الألف، ثم أخضعنا بعد ذلك الألف لوضعها، فإن كانت رابعة متحركًا ما قبلها، وإن كانت رابعة غير متحركة -بل سكنت العين قبلها- جاز حذفها وجاز إبقاؤها، وبذا ننتهي ممّا جُمِعَ بألفٍ وتاء.**

**انتهينا من النسب إلى ما جُمع بألفٍ وتاء، وهو ثاني أنواع الجمع, فعندنا ما جُمع بواوٍ ونونٍ وهو جمع المذكر السالم، وما جُمع بألفٍ وتاءٍ وهو جمع المؤنث السالم.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**